بيان صادر عن رئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس الفلسطيني، رمزي خوري، يدين فيه قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الذي رفضت فيه استئناف بطريركية الروم الأرثوذكس ضد قرار المحكمة المركزية الصادر سنة ٢٠١٧، والذي أقر صفقة باب الخليل المشؤومة*

٢٠٢٢/٦/٩

أدان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس دكتور رمزي خوري قرار المحكمة العليا الاسرائيلية رفضت فيه استئناف بطريركية الروم الأرثوذكس ضد قرار المحكمة المركزية الذي صدر سنة ٢٠١٧، والذي أقر صفقة باب الخليل المشؤومة.

جاء هذا خلال البيان الذي أصدرته اللجنة الرئاسية قالت فيه أن المنظومة الاسرائيلية الحالية تنتهج أعلى مستويات العنصرية والتطرف ضد أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة المقدسيين منهم للضغط عليهم وطردهم وتهجيرهم قسراً من مدينتهم، وأضاف البيان أن المحكمة العليا الاسرائيلية لا تعمل بمهنية قانونية وأخلاقية وانما تنفذ ما تمليه عليها الحكومة الاسرائيلية وتخضع للجماعات المتطرفة مثل عطيريت كوهنيم الاستيطانية، مشيراً أن المحكمة العليا الإسرائيلية محكمة مسيسة للأجندة السياسية العنصرية لسرقة المقدسات الإسلامية والمسيحية إضافة إلى أملاك المواطنين الفلسطينين لصالح المتطرفين والتوسع الاستيطاني في القدس، مشيراً أن قرار المحكمة العليا اجراء غير قانوني وباطل ولا يستند سوى على مخطط اسرائيلي عنصري للسيطرة على موقع تاريخي إسلامياً ومسيحياً في القدس لا على مستندات وأدلة قانونية.

وأكدت اللجنة الرئاسية وقوفها الى جانب بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية في المعركة التي تخوضها للدفاع عن ممتلكاتها المهددة بالاستيلاء من قبل المستوطنين، كما وأشاد البيان بالدور الذي تقوم به البطريركية وصمودها امام كل التحديات التي تعصف بها، وخاصة حمايتها للمستأجرين الفلسطينيين لتثبيتهم في وطنهم.

وناشدت اللجنة في بيانها كنائس العالم لحماية الأملاك والمقدسات الاسلامية والمسيحية، ودعت المجتمع الدولي والاتحاد الاوروبي والدول العربية للوقوف على قرارت محكمة الاحتلال العنصرية، وتوفير الحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية المهددة بتغير واقعها التاريخي، مؤكداً أن ما يحصل في القدس وكافة الأراضي الفلسطينية من سرقة الأملاك الإسلامية والمسيحية، والاعتداء على دور العبادة وانتهاك حرمتها والتنكيل بالمصلين، هو النتيجة الحتمية للصمت العالمي، وهو ما سمح لإسرائيل بالتمادي في تطرفها وعنصريتها، والاستمرار في

* **المصدر:** اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين (HCC)
https://hcc.plo.ps/archives/7860

غطرستها، وانتهاكتها للشرعية الدولية، مشيراً إلى ضرورة كبح جماح الاحتلال الإسرائيلي ووقف عربدة المستوطنين لتحقيق السلام العادل الذي يضمن للفلسطينيين إقامة دولتهم وعاصمتهم القدس الشريف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/